

ماله الذي كان له ان يصر في ثلثه و اضرع الاستغراق ثلث
 الضل جميع الباقي فيؤدي الى حرمان الوريثة بالوصية ومقتضى
 عبارة الكتاب تقدير الوصية على الارث في مقدار ثلث الباقي
 بعد الدين سواء كانت الوصية مطلقة او معينة وهي الصلح
وقال شيخ الاسلام هو هو زاد في ان كانت معينة كانت
 مقدومة عليه وان كانت مطلقة كان يومئذ ثلث ماله او يبع
 كانت في معنى الميراث لشيء مما في التركة فيكون الموصي له شريك
 للورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوع عقده في ميراث الوارث
 انه اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقيين واذا نقص نقص
 عنهم حتى اذا كان مال الحال الوصية ايضا مثلا صار العيّن قله
 ثلث العيّن وان عكس قله ثلث الاث ثلث الباقي هذا الرابع
 الاربعة وهو ان يقسم الباقي من ماله بعد التكفين والدين
 والوصية بين الوريثة اي الذين ثبت ارضهم بالكتاب كالذي
 في الآية القرآنية والسنة من ذكر في الاهداء نحو قوله
 اطعموا الخدعة اسدس واجماع الامة كالجد وابن الابن وسائر
 من علمت بقرتهم بالاجماع وقد يقال لو برد باجماع الامة ما هو
 المتبادر منه بل اراد به ما يتناول ايضا اجتهاد مجتهد منهم
 فيما لا قطع فيه حتى يشمل كلامه الوارث الذي اختلفت في وريثه
 وارثا لكوني الارحام وغيرهم ولا يبعد ان يقال انه اكتفى

بذكر

بذكر ما هو اقوي فيقد اشع الآن بين اجمال الترتيب بين
 الورثة اي يبدأ في تفسير هذا الباقي بين الورثة باصحاب
 الفرائض وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله وسنة
 رسوله الله صلى الله عليه وآله في الاجماع كما ذكره الشافعي وقد عظم على
 العصبة لقوله صلى الله عليه وآله الفرائض باهلها فما بقته الفرائض
 فلا ولي رجل ذكر ولا غيرها ايضا انما قدرت لعن تلك السهام بلا تعين
 لغيرهم لما أخذها من التركة ابتداء فان بقي شيء يأخذه
 غيرهم وايضا تقدير العصبة يوجب حرمان اصحاب الفرائض
 وهي بطاير بيد ائمة العصبات من جهة النسب فان العصوبة
 النسبية اقوي من السببية يرشدك الى ذلك ان اصحاب
 الفروض النسبية اعني الزوجين والعصبة مطلقا كل من يأخذ
 من التركة ما بقته الفرائض اي جسيها وعند الانفراد اي
 انفراده عن غيره في الوريثة كتحريم جميع المال للجمعة واحدة
 فلا يرد ان صاحب الفرض اذا خلا عن العصوبة فقد تحريم جميع
 المال ~~لان استحفاؤه لبعضه~~
 بالفرضية والباقي بالرد واعترض بان الاخوات عصبات
 مع البنات ولا يحرم جميع المال عند الانفراد للجمعة واحدة
 فلا يكون التعريف جامعاً واجيب بان المراد بالعصبة ههنا
 من هو عصبة ينسبها فلا يتناول من هو عصبة مع غيره او غيرها

النسبية يرد على
 اصحاب الفروض اصح

195